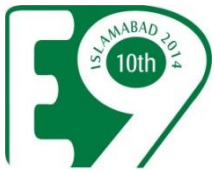

الاجتماع الوزاري الاستعراضي العاشر للبلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان

إسلام أباد، باكستان – 27–28 تشرين الثاني/نوفمبر 2014

البيان المشترك للبلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة

فيما يخص التعليم في مرحلة ما بعد عام 2015

(بيان إسلام أباد)

تمهيد

نحن، المشاركين في الاجتماع الوزاري الاستعراضي العاشر للبلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان، المعقود في إسلام أباد بباكستان يومي 27 و28 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، نعتمد هذا البيان. ونعرب عن عميق امتناننا لحكومة باكستان على استضافتها هذا الاجتماع المهم.

وقد أجرينا تقييماً إجمالياً للتقدم المحرز في تحقيق أهداف التعليم للجميع الستة منذ عام 2000، وللتحديات التي ما زالت تواجهها البلدان التسعة في هذا المجال، ونظرنا في الأولويات والتوقعات المتعلقة بكل بلد من بلداننا فيما يخص دعم تطوير التعليم بعد عام 2015 ودفعه قدماً. وقد استندت مداولاتنا إلى دراسة متعمقة للاستعراضات القطرية التي أجريت في البلدان المعنية فيما يتعلق بتحقيق التعليم للجميع بحلول عام 2015، ولاتفاق مسقط الذي اعتُمد في الاجتماع العالمي للتعليم للجميع (في مسقط، بعمان، 12–14 أيار/مايو 2014)، وللوثيقة الختامية التي صدرت عن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة والتابع للجمعية العامة للأمم المتحدة، كما تأخذ مداولاتنا بعين الاعتبار إعلان آيشي – ناغويا بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة، فضلاً عن البيئة العالمية المتغيّرة التي ترسم ملامح التعاون بين البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان.

استشراف البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة لآفاق جدول أعمال التعليم لمرحلة ما بعد عام 2015

1 –منذ أن عُقدت مبادرةُ البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان في عام 1993، وهدفُها تعزيز الجهود الوطنية المبذولة لضمان الانتفاع بتعليم أساسي جيد النوعية في البلدان النامية التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان حيث كان حجم التحديات هو الأعظم، أحرزت البلدان التسعة تقدماً كبيراً في تحقيق أهداف التعليم

للجميع. ورغم اختلاف حجم التقدم المحرز ودرجته باختلاف البلدان التسعة، نقرّ بأن جدول أعمال التعليم للجميع لم يُنجز بعد في جميع البلدان من حيث إنفاذ حق الجميع بالتساوي في الحصول على تعليم مناسب وجيّد النوعية. وفي الوقت ذاته، أدى التحولُ المتعدد الأوجه الذي شهده المجال الاجتماعي والاقتصادي وتغيّرُ ملامح التعاون الدولي إلى نشوء تحديات جديدة تعترض سبيل تطوير التعليم. وتَظهر جلياً هذه التحدياتُ المستمرة والناشئة في الاقتراح المطروح حالياً لهدف التعليم المحدَّد في خطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015.

2 -ونؤيّد تأييداً كاملاً الرؤية والمبادئ والغايات المحدّدة في اتفاق مسقط، علماً بأن الغاية العامة المتمثلة في "*ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل والتعلّم مدى الحياة للجميع بحلول عام 2030*" تصوّر ما يتطلّع إليه كل بلد من بلداننا فيما يخص تطوير التعليم على المستوى الوطني بعد عام 2015. ونناشد عند تحديد الغايات الحرصَ على مراعاة احتياجات البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان وتطلعاتها وسياقاتها المختلفة. ونلتزم بتوطيد التعاون بين هذه البلدان من أجل تنفيذ ورصد إطار عمل جدول أعمال التعليم لمرحلة ما بعد عام 2015 الذي سيُعتمد في المنتدى العالمي للتربية (إنشون، جمهورية كوريا، 19-22 أيار/مايو 2015).

3 -ونؤكّد مجدداً أن التعليم هو حقٌ من حقوق الإنسان الأساسية مكفول لجميع الأطفال والشباب والكبار، وشرطٌ لازم لتنمية الإنسان والمجتمع تنمية جامعة ومستدامة. كما نعيد تأكيد أهمية التعليم في تعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والمواطنة المسؤولة في عالم يزداد عولمة ويقوم على مبادئ احترام الحياة والكرامة الإنسانية والتنوع الثقافي والعدالة الاجتماعية والتضامن الدولي.

مجالات العمل التي تحظى بالأولوية في البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان

نظراً إلى تنوع السياقات في البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان، تمثّل مجالاتُ العمل ذات الأولوية المحدَّدة أدناه التحديات المشتركة التي تواجهها هذه البلدان على صعيد تلبية احتياجات التعلم في مجتمعات تضمّ أعداداً كبيرة من السكان وتتصف في الداخل بتنوع اجتماعي وثقافي كبير.

4 - ضمان الانتفاع بالتعليم الجيد انتفاعاً منصفاً وشاملاً

ينبغي ألا نألو جهداً في ضمان تمتع جميع الأطفال والشباب والكبار بتكافؤ فرص التعلم الجيد في جميع مراحل التعليم، بدءاً بالرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة ووصولاً إلى التعليم ما بعد الثانوي والعالي، وذلك سواء في الإطار النظامي أو غير النظامي. ونحن عازمون على التصدي لجميع أشكال التهميش، فضلاً عن أوجه التباين واللامساواة في الانتفاع بفرص التعلم الفعلية والمناسبة.

5 – نوعية التعليم والتعلم

نقرّ بأنّ الأنشطة ذات الأولوية في البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان ينبغي أن تتركّز على تحسين القدرات المهنية والأداء المهني للمعلمين والعاملين في مجال التعليم، ولا سيما مديري المدارس، كما ينبغي أن تتركّز

على السياسات التي تتيح لهم اعتماد أساليب فعالة وجيدة للتعلم. ونتعهّد أيضاً بتدعيم تدريب المعلمين الإلزامي قبل الخدمة، وإجراء عملية واسعة النطاق لتقييم التعلم، وتوسيع نطاق استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتحسين عمليتي التعليم والتعلم ونتائج التعلم.

6 – التعلم مدى الحياة للجميع

نقرّ بأهمية التعلم مدى الحياة للجميع بوصفه إطاراً شاملاً يُلهم ويكوّن الرؤية الخاصة بالتعلم وينظم تنفيذها. ومن الضروري أن يستند ذلك إلى نظام يرمي إلى الاعتراف بالتعلم وإقراره وتقييمه، بغض النظر عن السبيل المتّبع لتوفير التعلم، أي سواء أكان هذا السبيل نظامياً أم غير نظامي. ونتعهد أيضاً بتوسيع نطاق انتفاع جميع الأطفال بالتعليم الإلزامي وبالارتقاء بنوعية هذا التعليم على النحو المحدد في التشريعات الوطنية السارية في كل بلد.

وما زالت الأعداد الهائلة للأطفال والشباب والكبار المنقطعين عن الدراسة والذين تعوزهم مهارات القراءة والكتابة الكافية تشكّل تحدياً عظيماً في البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان. وبالإضافة إلى ذلك، تشكّل قضيةُ تزايد العدد المطلق للأميين الكبار في عدد من البلدان مصدرَ قلق بالغ. ونحن عازمون على زيادة الجهود المبذولة لتعزيز برامج محو الأمية الوظيفية والتعليم غير النظامي التي تشرف عليها الحكومة وتختلف باختلاف السياقات والاحتياجات المحلية المتنوعة.

7 – المهاراتُ اللازمة للحصول على عمل والكفاءاتُ اللازمة لتحقيق المواطنة والتماسك الاجتماعي

في ضوء التحولات الاجتماعية الاقتصادية والديمغرافية، لا سيما وأنها تقوم بتغيير متطلبات سوق العمل، نعتزم تحسين نظم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان لكي يتمكن جميع الدارسين من اكتساب الكفاءات المناسبة للحصول على عمل لائق ولتحقيق المواطنة.

وينبغي أيضاً منح جميع الأطفال والشباب والكبار المهارات المناسبة التي تمكّنهم من قيادة حياتهم الخاصة، والمشاركة بصورة نشطة ومسؤولة في مجتمعاتهم، وتقبّل التنوع، والعيش بانسجام بعضهم مع بعض ومع البيئة، والمساهمة في تحقيق التنمية السلمية والمستدامة.

8 – الحوكمة وإدارة النظم التعليمية

إن حجم التحديات وتنوع السياقات في البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان فضلاً عن الحوكمة والإدارة تُعتبر جميعها بسبب ضخامة النظم التعليمية مسائلَ رئيسية لتوفير التعليم بصورة فعالة. فنتعهّد بضمان وجود آليات ملائمة وفعالة تكفل مشاركة الجهات الفاعلة وشفافية عملها ومساءلتها في جميع مستويات النظام التعليمي. ونقرّ كذلك بأن اعتماد كلّ من الإدارة والمساءلة على نحو فعال في المستويات دون الوطنية ليس بالأمر اليسير بل هو من المسائل المعيّنة التي ينبغي معالجتها لصالح النظم التعليمية الواسعة في البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان.

ونتعهّد بتحسين جمع البيانات وتحليلها واستخدامها وبتعزيز الفعالية في عمل نظام المعلومات الخاص بإدارة شؤون التعليم، وذلك للتمكّن من جمع المعلومات الخاصة بتخطيط ورصد مدخلات التعليم وعملياته ونتائجه، ومن نشرها في الوقت المناسب. كما نتعهّد بتعزيز قدرات الجهات المعنية في هذه المجالات.

9 – تمويل التعليم

ينبغي أن يتصدّر التعليم أولويات التمويل الحكومي. ومع أن الحكومة هي التي تُعتبر الجهة الرئيسية المكلّفة بمسؤولية تمويل التعليم على نحو فعال ومنصف ومستدام، يمكن أيضاً حشد التمويل اللازم من مصادر أخرى ومن خلال آليات ابتكارية. ونتعهّد باستحداث الآليات المطلوبة لزيادة وتحسين نتائج التمويل الحكومي المخصص للتعليم، بما في ذلك تعبئة الموارد من مصادر عامة وخاصة على حدّ سواء.

ونوصي بشدّة بأن يتم بلوغ مؤشر القياس المعترف به دولياً والبالغ 4–6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و/أو 20 في المائة من مجموع النفقات العامة المخصصة للتعليم. وصحيح أننا نشدّد على أن التمويل الداخلي الكبير هو أساس النجاح، ولكننا نوصي أيضاً شركاءنا في التنمية بزيادة مساعداتهم المخصصة للتعليم وبتوجيه استهدافها على نحو أفضل، ولا سيما منحها للبلدان الأشد احتياجاً إلى المساعدة. ونطلب من الآليات الدولية المعنية بتمويل التعليم أن تدعم تنفيذ جدول أعمال التعليم لمرحلة ما بعد عام 2015 بتوفير التمويل الملائم لاحتياجات وأولويات كل بلد من بلداننا.

نحو عقد المنتدى العالمي للتربية في عام 2015

نطلب من اليونسكو وكذلك اليونيسف أن تستمرا، بدعمٍ من الوكالات الأخرى الراعية لعملية التعليم للجميع ومن المجتمع المدني ومن سائر الشركاء الدوليين والإقليميين، في الإشراف على تنسيق الجهود الرامية إلى إعداد جدول أعمال التعليم لمرحلة ما بعد عام 2015 واستحداث إطار العمل المرتبط بهذا الجدول. ونوصي أيضاً اليونسكو بالاستمرار في تنسيق الجهود الرامية إلى تنفيذ ورصد جدول الأعمال المقبل للتعليم وفي توفير الدعم التقني لهذه الجهود.

ونلتزم أيضاً بالترويج لجدول الأعمال المقبل للتعليم في المفاوضات الدولية الحكومية القادمة. وسنعمل كذلك على ضمان مراعاة النتائج المنبثقة عن المؤتمرات الدولية ذات الصلة بالتعليم في جدول الأعمال المقبل الخاص بالتعليم. وسنحرص على أن يكون هدف التعليم وغاياته في الخطة العالمية للتنمية لما بعد عام 2015، التي ستعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2015، متّسقة اتساقاً تاماً مع جدول أعمال التعليم الذي سيُعتمد في المنتدى العالمي للتربية (إنشون، جمهورية كوريا، 19–22 أيار/مايو 2015). تحقيقاً لهذا الغرض، سنشارك بنشاط في المشاورات القادمة، وسنقوم بتيسير وتنسيق المناقشات في كل بلد من بلداننا.